

Distr.: General
17 April 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، الذي طلب فيه المجلس إطلاعه أولا بأول على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة في البلد منذ تقريره السابق، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/61)، فضلا عن آخر المعلومات المتعلقة بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ثانيا - الوضع الأمني

٢ - ما زال الوضع الأمني هشاً ومتقلبا على العموم. ووقعت عدة حوادث عنف خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى النزاعات القبلية المتواصلة وتصاعد حدة التوتر بعد إعلان المحكمة الجنائية الدولية عن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير.

٣ - ففي ٢٤ شباط/فبراير، اندلع القتال في ملكال بولاية أعالي النيل بين القوات المسلحة السودانية وعناصر من الوحدة المتكاملة المشتركة لجيش التحرير الشعبي السوداني في ملكال. وسرعان ما اشتبك أفراد نظاميون من جيش التحرير الشعبي السوداني كانوا مرابطين على مقربة من المنطقة مع عناصر من القوات المسلحة السودانية في الوحدة المتكاملة المشتركة. واستمر القتال العنيف طيلة اليوم تقريبا وتواصل إطلاق النار المتفرق طوال يوم ٢٥ شباط/فبراير. واستقر الوضع بحلول ٢٨ شباط/فبراير غير أن حالة التوتر ما زالت سائدة. وتبلغ الخسائر البشرية بحسب التقديرات المتاحة ما لا يقل عن ٦٢ قتيلا (٣١ منهم على الأقل من المدنيين) و ٩٤ جريحا (٢١ منهم على الأقل من المدنيين). وتم احتواء الأزمة بفضل التدخل السريع لطرفي اتفاق السلام الشامل وبعثة الأمم المتحدة في السودان.



٤ - وواصلت عناصر من جيش الرب للمقاومة، الذي تفرق بسبب تدمير قواعده في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زعزعة استقرار مناطق في ولايتي غرب الاستوائية والاستوائية الوسطى جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ورغم انخفاض عدد الهجمات منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، يبدو أن جيش الرب للمقاومة قد تفرق إلى مجموعات صغيرة تُعبر على السكان المدنيين لتلبية احتياجاتها الأساسية. وقد تحسن الوضع الأمني في المنطقة بفضل الدوريات المشتركة بين جيش التحرير الشعبي السوداني وأجهزة الأمن في جنوب السودان. غير أنه يمكن إسناد المسؤولية عما لا يقل عن تسعة حوادث منفصلة إلى جيش الرب للمقاومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - وما زالت الصراعات القبلية مصدر قلق بالغ في مجالي الأمن وحقوق الإنسان بعدة مناطق من جنوب السودان. وتفيد التقارير أن الاقتتال القبلي العنيف في ولاية جونقلي في الفترة من ٥ إلى ١٢ آذار/مارس اندلع بسبب هجمات شنتها قبيلة النوير على مدن قبيلة المورلي شرق بور. وأفاد مسؤولون محليون أن أكثر من ٤٥٠ مدنيا قتلوا خلال أعمال العنف هذه، وبلغ عدد النازحين أكثر من ٥٠٠٠ شخص. وفور وقوع الهجمات، استطاعت الوكالات الإنسانية تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواح الأهالي المتضررين. وإذا كان للقبيلتين تاريخ طويل من الصراع والإغارة لسرقة الماشية، فإن القادة المحليين للمورلي يؤكدون أن شن هجمات مباشرة من هذا القبيل على المدن الصغيرة المأهولة بالسكان المدنيين لم يسبق له مثيل. وأدى الصراع بين مختلف القبائل والعشائر إلى أعمال عنف في ٥٧ حادثة أخرى على الأقل بولايتي جونقلي والبحيرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن مقتل ٢٣٤ شخصا على الأقل.

٦ - وفي ٤ آذار/مارس، أعلنت الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية أنها أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأدى هذا الإعلان إلى تنظيم تظاهرات احتجاجية غير عنيفة في معظمها بالخرطوم والأبيض وكادقلي وبورتسودان والدلنج ووادمدي وكسلا. ونظمت مظاهرات سلمية أمام جمعي بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم، وقدمت عدة منظمات عرائض إلى كبار موظفي الأمم المتحدة.

ثالثا - التطورات السياسية

٧ - استحوذ موضوع مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية على اهتمام الأوساط السياسية السودانية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء خلال فترة ترقب صدور الإعلان أو في أعقابه. وقد أصبحت مذكرة التوقيف نفسها والشكوك والتكهنات المحيطة بها

محط التركيز في جميع أنحاء السودان، حيث تحظى بقسط كبير من اهتمام القيادة وجهودها. وقد أدانت الحكومة السودانية على الفور قرار إصدار مذكرة التوقيف ودعت الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى الانسحاب من المحكمة. وفي ١٢ آذار/مارس، عقد المجلس الوطني جلسة طارئة لإعلان مساندته لرئيس الجمهورية.

٨ - وما زال حزب المؤتمر الوطني الحاكم متوحدا خلف الرئيس البشير، كما تسانده معظم الشخصيات السياسية السودانية الأخرى. وقام سالفا كير، رئيس حكومة جنوب السودان، بإصدار بيان في ٣ آذار/مارس دعا فيه إلى التعاون مع المجتمع الدولي وناشد فيه أيضا تقديم دعم شعبي لرئيس الجمهورية. ولا يزال حسن الترابي، أمين عام حزب المؤتمر الشعبي، الذي اعتقل في كانون الثاني/يناير بعد أيام من الدعوة التي وجهها علنا إلى الرئيس البشير لتسليم نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية وأفرج عنه في ٨ آذار/مارس، لا يزال أبرز المعارضين السودانيين بهذا الشأن.

٩ - وشكل حادث ملكال انتهاكا جسيما لاتفاق وقف إطلاق النار، وهو حادث كان السبب فيه وصول غابرييل تانغينيا، اللواء في القوات المسلحة السودانية، وهو قائد سابق لمليشيا محلية أخذ منها معظم أفراد القوات المسلحة السودانية في الوحدة المتكاملة المشتركة في ملكال، في صباح يوم ٢٣ شباط/فبراير. ولهذا اللواء تاريخ طويل وشائك في هذه المنطقة، وهو الآن مطلوب من قبل حكومة جنوب السودان بتهمة التورط في الاشتباكات التي وقعت في ملكال عام ٢٠٠٦ وأسفرت عن مقتل ١٥٠ شخصا حسب ما أفادته التقارير. وفي مساء يوم ٢٣ شباط/فبراير، عقد قائد قوة البعثة اجتماعا طارئا للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في الخرطوم تمخض عن وضع عدد من التدابير التي كان من الممكن أن تحول دون ارتكاب أعمال العنف لو نفذت على أرض الواقع. وكان رد فعل كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان سريعا بعد اندلاع القتال في اليوم التالي، حيث أرسلوا فوراً إلى ملكال كبار قادهما السياسيين الذين عملوا معا بفعالية لاحتواء الموقف. غير أن وجود اللواء تانغينيا في المنطقة وإسراع الطرفين باللجوء إلى القوة العسكرية أديا إلى تصعيد التوتر وانعدام الثقة بينهما. وقد غادر اللواء تانغينيا المنطقة في وقت لاحق.

١٠ - وفي ما يتعلق بتعليم الحدود، يبدو أن المناقشات التقنية أصبحت ذات طابع سياسي. ولم تقدم اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود تقريرها النهائي إلى الرئاسة حتى الآن مع العلم أن ذلك كان مقررا لتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وما زال الطرفان يتفاوضان بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها. ووافقت البعثة على طلب لجنة الحدود تدريب موظفيها.

١١ - وإذا كان المجلس الوطني قد أرجأ دورته الاستثنائية المقررة لشهر شباط/فبراير، فإن كبار الزعماء السياسيين لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان يواصلون محادثاتهم بشأن التشريعات البالغة الأهمية. ومن المتوقع الآن أن ينعقد المجلس الوطني في نيسان/أبريل. وما زالت المفاوضات جارية بين الطرفين بشأن قانون الأمن الوطني وقانون النقابات وقانون الاستفتاء في جنوب السودان، والتشريعات التي تنظم استفتاء أبيي والمشاورتين الشعبيتين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأحيل مشروع قانون الصحافة والمطبوعات الذي أقره مجلس الوزراء في آذار/مارس إلى المجلس الوطني لمناقشته.

١٢ - وفي إطار التحضير للانتخابات، عقدت العديد من الأحزاب السياسية السودانية مؤتمراتها الوطنية وانتخبت قياداتها، بما في ذلك حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الأمة - الإصلاح والتجديد - والجبهة الديمقراطية المتحدة. واجتمع مجلس شؤون الأحزاب السياسية منذ كانون الثاني/يناير مع ممثلي الأحزاب السياسية المسجلة وغير المسجلة لمناقشة الصعوبات التي تكتنف شروط التسجيل الواردة في قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٧.

١٣ - وازدادت حدة التوتر بين السودان وتشاد كثيرا منذ توحيد عدة مجموعات مسلحة تشادية في السودان في كانون الثاني/يناير والتصريحات التي أدلى بها الرئيس إدريس ديبي خلال زيارته إلى المنطقة الحدودية. ولم ينعقد حتى الآن اجتماع فريق الاتصال الذي كان مقررا لكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك الاجتماع المقترح عقده بين الرئيسين البشير وديبي في الخرطوم. واتفق السودان وإثيوبيا في مؤتمر عقد في منتصف شهر آذار/مارس بولاية النيل الأزرق على اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون في مجالات الأمن والتجارة والزراعة والصحة العامة على طول حدودهما المشتركة.

رابعاً - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

أبيي

١٤ - لم تتوصل إدارة منطقة أبيي والرئاسة بعد إلى اتفاق بشأن ميزانية الإدارة، الأمر الذي يعيق بشدة قدرة الإدارة على ترسيخ وجودها أو تقديم خدمات في جميع أنحاء منطقة خارطة طريق أبيي. وليس لدى الإدارة في الوقت الراهن أموال للتشغيل، كما أنها متأخرة في دفع المرتبات المستحقة عن عدة شهور للكثير من موظفيها. وحدت المفاوضات الجارية في الخرطوم بشأن الميزانية كذلك من قدرة الإدارة على معالجة القضايا المحلية الملحة مثل توفير الخدمات الأساسية الضرورية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الإدارة لتشجيع

عمليات العودة، يبدو أن المخاوف المتعلقة بأمن المنطقة وعدم اليقين بشأن وضعها القانوني المستقبلي قد خلّفت أثراً سلبياً على عمليات العودة.

١٥ - وقد جرت الهجرة الموسمية لقبيلة المسيرية عبر منطقة خارطة الطريق حتى الآن دون وقوع حوادث تذكر. بيد أن الإمكانيات المحدودة للحصول على المياه، والمنازعات بشأن نزع السلاح، والغضب الذي لم يخبث بعد إزاء القتال الذي وقع العام الماضي، وما يُتصوّر أنه عدم مساواة في المعاملة من جانب الحكومة والمجتمع الدولي، لا تزال مصادر كبيرة من مصادر الاحتكاك. وقد عملت البعثة بشكل وثيق مع زعماء القبائل المحلية وسلطات إدارة أبيي لتشجيع المفاوضات والتخفيف من حدة التوتر، كما تقوم حالياً بدعم تنظيم مؤتمر بين القبائل تشارك فيه عدة ولايات لمعالجة مسألة الهجرة والمسائل العابرة للحدود.

١٦ - ولا يزال نقص الموارد اللازمة، لا سيما المركبات ومعدات الاتصالات المناسبة، يمثل تحدياً رئيسياً لكل من الوحدة المتكاملة المشتركة ووحدة الشرطة المتكاملة المشتركة في منطقة خارطة الطريق. ونتيجة لذلك، فإن الجهود المبذولة لنشر الوحدة المتكاملة المشتركة في القرى الاستراتيجية الواقعة على طول طرق الهجرة التي تسير عليها قبيلة المسيرية أثبتت أن عملية النشر صعبة للغاية، حيث إن الوجود الذي تمكنت وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة من إقامته خارج مدينتي أغوك وأبيي، كان محدوداً إن وجد أصلاً. ويجري إحراز تقدم في عملية تركيب معدات الاتصال التي قدمتها ألمانيا والتي تيسرها شرطة الأمم المتحدة، وستربط هذه المعدات منطقة خارطة طريق أبيي بمقر الشرطة في الخرطوم وجوبا، كما ستربط محطات وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة بمقرها في مدينة أبيي.

١٧ - ولا يزال عمل محكمة التحكيم في أبيي التابعة لهيئة التحكيم الدائمة ينفذ طبقاً للجدول الزمني المحدد. وقدّم الطرفان مذكرات مضادة ومذكرات تعقيبية خطية في ١٣ و ٢٨ شباط/فبراير. ومن المقرر أن تبدأ المرافعات الشفوية في ١٨ نيسان/أبريل، ويتوقع أن يُتخذ قرار نهائي بحلول أواخر تموز/يوليه.

ولاية جنوب كردفان

١٨ - قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بدعم الجهود التي تبذلها حكومة الولاية لتشجيع المصالحة السياسية والقبلية، مع القيام في الوقت نفسه بتوفير أو تحسين البنية التحتية الأساسية. ولا تزال الحالة الأمنية على مستوى الولاية عموماً هادئة نسبياً. غير أن الشعور بعدم الرضا على الصعيد المحلي إزاء عدم وجود فوائد ملموسة للسلام حسب ما يُتصوّر، ووفرة الأسلحة النارية المتاحة، واستمرار الاحتكاك بين القبائل، لا تزال مصادر محتملة للتراع. ويعيق التراع الداخلي داخل قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في جبال النوبة

جهود إدارة تقاسم السلطة في الولاية كما يعرقل إعادة إدماج "المناطق المغلقة" التي كانت خاضعة في السابق لسيطرة الحركة الشعبية.

إعادة نشر القوات

١٩ - في ٣١ آذار/مارس، كانت القوات المسلحة السودانية قد أعادت نشر نسبة ٩٥,٥ في المائة من أفراد القوات البالغ عددهم ٤٦ ٤٠٣ فرداً الذين أُعلن في البداية أنهم موجودون جنوب خط الحدود الحالي، وأعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان نشر نسبة ١٠,٦ في المائة من أفراد القوات البالغ عددهم ٥٩ ١٦٨ فرداً الذين أُعلن في البداية أنهم موجودون شمال خط الحدود.

٢٠ - وفي ٢ آذار/مارس، سحب الجيش الشعبي لتحرير السودان آخر ما تبقى من قواته في منطقة خارطة طريق أبيي من بلدة أغوك؛ وحذت حذوه القوات المسلحة السودانية فسحبت آخر ما تبقى من قواتها من دفرة في ٩ آذار/مارس. وبينما لا تزال شرطة تأمين منشآت النفط والتعدين لشمال السودان منتشرة في حقول النفط في دفرة، فإن الوحدة المتكاملة المحلية تُعدّ الآن القوة العسكرية الوحيدة المرابطة ضمن منطقة خارطة طريق أبيي.

الوحدات المتكاملة المشتركة

٢١ - جرى تمديد موعد إجراء عملية إعادة التحقق من قوام قوات الوحدات المتكاملة المشتركة، حسبما وافقت عليه اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، إلى ما بعد ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي ٢٤ آذار/مارس، كان قوام قوات الوحدات المتكاملة المشتركة التي أُعيد التحقق منه يبلغ ٣٣ ٢١١ فرداً، أي ما يمثل نسبة ٨٣,٧٨ في المائة من القوام المأذون به بموجب الولاية والبالغ عدده ٣٩ ٦٣٩ فرداً. ولا تزال الوحدات تفتقر إلى ما يكفي من معدات الاتصالات والنقل والمرافق الإدارية والسكن والمياه والصرف الصحي. كما أن خطوط الإمدادات المالية واللوجستية ليست موحدة إلا جزئياً فقط. وتعمل البعثة، من خلال عملها مع مقر الوحدة المتكاملة المشتركة في جوبا، على استكشاف الخيارات لتسريع وصول الدعم اللوجستي والمساعدة المتخصصة للوحدات من المجتمع الدولي. واستُلم المبلغ الذي تعهّدت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتقديمه إلى الصندوق الاستثمائي التابع للوحدة المتكاملة المشتركة والبالغ قدره ٩٧٨ ٥٩٣ دولاراً في ١٠ آذار/مارس.

٢٢ - وأدى القتال الذي نشب مؤخراً في ملكال مرة أخرى إلى اشتداد المخاوف بشأن القيادة والتحكم في الوحدات وبشأن تكاملها وقدرتها على الاحتفاظ بالتماسك في

الأزمات. وقام الطرفان مراراً بتأجيل جلسة مشتركة للجنة السياسية لوقف إطلاق النار ومجلس الدفاع المشترك ترمي إلى معالجة هذه القضايا.

التعداد الوطني والانتخابات

٢٣ - لم يعلن بعد عن نتائج التعداد الذي أجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وعلى إثر اجتماع عُقد في ١٦ شباط/فبراير، قرر الفريق العامل التقني المعني بالتعداد، الذي تشمل عضويته ممثلين عن الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب جنوب السودان للإحصاء والتقويم، أنه يجب مواصلة التأكد من النتائج قبل إصدارها. ومن المقرر أن تُقدّم النتائج إلى مجلس الإحصاء السكاني بعد أن يؤكّد الجهاز المركزي للإحصاء ومكتب جنوب السودان للإحصاء والتقويم أنه لم يعد هناك مسائل معلقة. وفي ٢٦ آذار/مارس، اجتمع الفريق العامل التقني المعني بالتعداد مرة أخرى، وأيدّ إحالة نتائج التعداد ذات الأولوية إلى مجلس الإحصاء السكاني. ويتولى مجلس الإحصاء السكاني مسؤولية تقديمها إلى الرئاسة، الأمر الذي سيمثل الإعلان النهائي عن النتائج.

٢٤ - وفي ٢ نيسان/أبريل أعلنت لجنة الانتخابات الوطنية إطاراً زمنياً مقترحاً للانتخابات يحدد شباط/فبراير ٢٠١٠ موعداً للاقتراع. وتواصل اللجنة التركيز على بناء القدرة التشغيلية اللازمة لانتهاء من التحضير للانتخابات. ولم يجرِ بعد تسمية اللجان العليا على صعيد جنوب السودان والولايات، ويجب إنشاء مكاتب تعمل على نحو تام على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى صعيد الولايات، كما يتعين وضع عدد كبير من السياسات والإجراءات. ويجب بذل جهود ضخمة لتنقيف الناخبين، بناء على القرارات التي اتخذتها لجنة الانتخابات الوطنية في مجال السياسات، من أجل تعريف الناخبين بالعملية الانتخابية.

تقاسم الثروة

٢٥ - وفقاً لتقرير عن قطاع النفط صادر عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في حكومة جنوب السودان، بلغ مجموع عائدات السودان من النفط ٦ ٥٦٦,٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨، وبلغت حصة حكومة جنوب السودان منها ٢ ٨٨٨,٣ ملايين دولار. وفي منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٩، كشف مسؤولون في كلا الحكومتين أنه بعد المدفوعات والتسويات، بلغت المتأخرات المستحقة لحكومة جنوب السودان ٢١٠,٦٥ مليون دولار تقريباً.

٢٦ - ووفقاً لبروتوكول أبيي واتفاق خارطة طريق أبيي، حصلت كل من ولايتي واراب وجنوب كردفان على حصة قدرها ١٠,٧٧ مليون دولار من إيرادات النفط السابقة في

أيبي. وأفادت وزارة المالية والاقتصاد الوطني أنها تلقت تعليمات في شباط/فبراير بتحويل الحصة المتفق عليها المخصصة لقبيلتي دنكا نفوك والمسيرية المحليتين والبالغة نسبتها ٢ في المائة من الإيرادات؛ ولم تتأكد البعثة حتى الآن من استلام الأموال.

٢٧ - وأصبح تراجع أسعار النفط في الأشهر الأخيرة، وما ترتب عليه من أثر على الإيرادات الوطنية، مصدر قلق بالغ بالنسبة لكل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وتنظر كل منهما في مختلف الخيارات لمعالجة الحالة. ولا تزال الإيرادات غير النفطية تمثل نسبة صغيرة نسبياً من الميزانية؛ ووفقاً لما ذكرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بلغت قيمة الضرائب التي حصلت عليها حكومة جنوب السودان في عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٣٤,٢ مليون جنيه سوداني. وبعد اقتطاع نسبة ٨ في المائة للمصروفات الإدارية، جرى تقسيم الرصيد المتبقي بالتساوي بين الحكومة الوطنية وحكومة جنوب السودان.

خامساً - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢٨ - في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اجتمعت حكومة الوحدة الوطنية والحركة السودانية من أجل العدل والمساواة في الدوحة، برعاية كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبدعم من حكومة دولة قطر. وكان هذا أول لقاء بينهما منذ الهجوم الذي تعرضت له أم درمان في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي ١٧ شباط/فبراير، وقّع الطرفان اتفاق حسن نوايا وبناء الثقة الذي التزما بموجبه بالسعي إلى إيجاد حل سلمي وسياسي للتراع، بما في ذلك تعيين ممثلين دائمين في الدوحة. وتضمن الاتفاق أحكاماً بشأن عدم مضايقة المشردين داخلياً، وضمان وصول المعونة الإنسانية على نحو متواصل، واتفاق الطرفين على تبادل الأسرى في وقت قريب. وقام الطرفان معاً بعد ذلك بإطلاق سراح الأسرى لإظهار حسن نيتهما. وعقب قرار المحكمة الجنائية الدولية الصادر في ٤ آذار/مارس وقرار حكومة السودان القاضي بطرد ١٣ منظمة دولية وحل ٣ منظمات وطنية من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في شمال السودان، قامت حركة العدل والمساواة بتعليق مشاركتها في عملية السلام. وتواصل الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مشاوراتها مع جميع الأطراف ومع الشركاء الإقليميين في محاولة للدفع بعملية السلام إلى الأمام وتوسيع نطاقها ليشمل الحركات الأخرى والمجتمع المدني. وفي أديس أبابا، بدأ الفريق الرفيع المستوى الذي عينه الاتحاد الأفريقي للنظر في قضايا المساءلة المتصلة بتراع دارفور عمله في ١٨ آذار/مارس. ويرأس الفريق الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، السيد نابو امبيكي، ويُتوقع أن يصدر الفريق تقريراً في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٢٩ - وأحرزت حكومة الوحدة الوطنية والجبهة الشرقية بعض التقدم في تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان، على الرغم من تواصل الانقسامات بين قيادات الجبهة الشرقية وعدم تمكن اللجنة المشتركة العليا من عقد اجتماع منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتواصل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في صفوف قوات الجبهة الشرقية سابقا، وبدأ صندوق إعمار شرق السودان تنفيذ عدد من مشاريع الإنعاش والإنماء في ولاية كسلا، مع التركيز على الصحة والتعليم وأسباب المعيشة للمرأة.

٣٠ - وأدى الهجوم الذي شُنَّ على قواعد جيش "الرب" للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر إلى إنهاء عملية جوبا للسلام فعليا. ولا يُتوقع أن تُستأنف المفاوضات في المستقبل القريب.

سادساً - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة وإدارة النزاع والمصالحة

٣١ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ممثلي الخاص يجري حوارا متواصلا مع القيادة السياسية السودانية والأطراف الأساسية المؤثرة في عملية السلام.

٣٢ - وخلال أزمة ملكال، بذلت البعثة مساعيها الحميدة في الخرطوم وعلى الأرض. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أهاب ممثلي الخاص بقيادات القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان أن تكفل عمل الوحدات المتكاملة المشتركة جنبا إلى جنب لحماية المدنيين. وعمل قائد قوة البعثة، بصفته رئيسا للجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، مع الطرفين معا لتفادي الأزمة، وبعد ذلك لاحتوائها. وحددت المبادرة المشتركة للجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار ولجنة أمن الدولة أسس فض الاشتباك بين القوات والترتيبات الأمنية التي ينبغي أن تراقبها لجنة الرصد المشتركة في المنطقة، وهي لجنة يرأسها قائد قطاعات بالبعثة.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٣٣ - في ٦ نيسان/أبريل، بلغ عدد أفراد البعثة العسكريين المنتشرين في السودان ٢٨١ ٩ فردا من أصل قوام مأذون به يبلغ ١٠ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك ٥٦٠ من المراقبين العسكريين و ١٨٤ من ضباط الأركان و ٥٣٧ ٨ من القوات. وتواصلت العمليات العادية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك دعم آليات وقف إطلاق النار في إطار اتفاق السلام الشامل، والدوريات المشتركة للمراقبين العسكريين والمراقبين الوطنيين الذين يمثلون الأطراف المعنية.

٣٤ - وحُسنّت مرافق قاعدة الأبيّض للوجستيات وفقا للدراسة المتعلقة بالقدرة العسكرية، وعُزّزت بقوات من القطاع الخامس (باكستان)، ليرتفع بذلك قوام السرية المحلية لحماية القوة من ١٠٤ إلى ١٢٠ جنديا.

٣٥ - وخلال الأعمال العدائية التي جرت في ملكال، أرسلت البعثة عدة ناقلات أفراد مصفحة وقوات للتدخل السريع لإجلاء ما مجموعه ٢٤١ من موظفي الأمم المتحدة والأفراد المدنيين إلى مكان آمن (١٧ من أفراد الشرطة التابعة للبعثة و ١٩ من المراقبين العسكريين للبعثة و ١٩ من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين و ٣٨ من موظفيها الدوليين و ١٤٨ من موظفي المعونة الإنسانية المدنيين). ويواصل الأفراد العسكريون للبعثة مراقبة عمليات الانتشار العسكري في المنطقة، ويحافظون على حضورهم في المنطقة من خلال القيام بدوريات على متن ناقلات الأفراد المصفحة. وبطلب من الأطراف المعنية، وفّرت البعثة مرافق آمنة لتخزين الأسلحة للوحدة المتكاملة المشتركة.

الشرطة

٣٦ - في ٦ نيسان/أبريل، كانت البعثة قد نشرت ٩٦ في المائة من القوام المأذون به لعناصر الشرطة بموجب الولاية (٦٨٥ مستشارا لشؤون الشرطة، ٦٠ منهم من الإناث، من أصل ٧١٥) في ٢٢ موقعا في مختلف أنحاء منطقة البعثة.

٣٧ - وواصلت شرطة البعثة تدريب الشرطة المحلية في مختلف أنحاء منطقة البعثة، مع التركيز بصفة خاصة على التدريب الأساسي ووحدات حماية القوة وتدريب الأخصائيين. وتقوم أيضا بإعداد جهاز شرطة جنوب السودان ليتولى مسؤولية تقديم التدريب الأساسي. وقامت شرطة البعثة بتدريب ٧٢١ من ضباط الشرطة (٦٨ منهم من الإناث) في الشمال و ٨١٤ (٥٠ منهم من الإناث) في الجنوب، في إطار ٣٢ دورة تدريبية في مجال الطب الشرعي والحواشيب والمرور وأمن المطارات وخفارة المجتمعات المحلية وغيرها من المواضيع. ويسّرت شرطة البعثة نشر ٦٧ فردا إضافيا من أفراد شرطة حكومة السودان في إطار وحدة الشرطة المتكاملة المشتركة في منطقة أبيي، ليلعب بذلك قوام الوحدة ٣٢٧ فردا.

٣٨ - واجتمعت لجنة تطوير الشرطة الموسعة حديثا، التي يرأسها المدير العام لشرطة حكومة السودان، في الخرطوم في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وأكدت اللجنة تعاونها الكامل مع شرطة البعثة والبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتدريب، بما في ذلك برنامج خفارة المجتمعات المحلية في مخيمات المشردين داخليا، وتدريب الضباط الإناث العاملات في صفوف شرطة الحكومة السودانية.

٣٩ - وفي ٣ شباط/فبراير، وافقت شرطة السودان على المقترح المشترك للبعثة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن خفارة المجتمعات المحلية في شمال السودان ودارفور، وهو مقترح يهدف إلى تدريب المشردين داخليا وفتح مراكز للمعونة المجتمعية وتعزيز برامج التوعية. وطلبت شرطة السودان أيضا توسيع نطاق البرامج التدريبية لشرطة البعثة ليشمل خمس ولايات أخرى شمال السودان، فضلا عن تقديم التدريب في ثلاثة مخيمات إضافية للمشردين داخليا في منطقة الخرطوم وإنشاء مواقع مشتركة فيها.

٤٠ - وطلب جهاز شرطة جنوب السودان من شرطة البعثة توفير مزيد من أنشطة بناء القدرات والتدريب والمواقع المشتركة على جميع المستويات.

٤١ - وعرضت حكومة اليابان تقديم مبلغ قدره مليون دولار لدعم الخطة الاستراتيجية المشتركة لشرطة البعثة والبرنامج الإنمائي وجهاز شرطة جنوب السودان، وهي خطة تُنفذ على مدى ثلاث سنوات وتهدف إلى تحويل قوة الشرطة الخاضعة حاليا للجيش إلى قوة مدنية محترفة. ويقوم الشركاء حاليا بتحديد المشاريع التي ينبغي إعطاؤها الأولوية في التنفيذ.

٤٢ - وما زال تطوير الشرطة في السودان يواجه العديد من التحديات. وما زال التأخر في التدريب يؤثر على تقديم الخدمات، وتترتب عليه آثار مباشرة على المجتمعات المحلية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان واتباع نُهج لا تراعي الفئات الضعيفة من المدنيين. وفي هذا الصدد، تُفح مفهوم العمليات الذي تعتمد عليه شرطة البعثة ليتسنى لها تلبية احتياجات التدريب الأساسي للشرطة بفعالية أكبر، وتوسيع نطاق برنامج المواقع المشتركة، مع التركيز على التطبيق العملي لأنشطة التدريب وبناء القدرات.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٣ - بدأ تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالسودان في منطقة الدمازين بولاية النيل الأزرق، في ١٠ شباط/فبراير، وحتى ٣١ آذار/مارس، سُرِّح في إطار هذا البرنامج ١ ٥٩٢ من المحاربين وأفراد المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة. وبدأ تنفيذ عنصر البرنامج المتعلق بإعادة الإدماج في ٢٤ آذار/مارس في ولاية النيل الأزرق. وتلقى جميع المرشحين مجموعات حوافز إعادة الإدماج لمدة ثلاثة أشهر. ومما يعكس الأولوية التي تُعطى للمنظور الجنساني أن أول مشارك تم تسريحه امرأة مرتبطة بقوات الدفاع الشعبية. وجاء تنفيذ هذا المشروع ثمرة للجهود المشتركة للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المشتركة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، إلى جانب نظراء هذه الهيئات في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

٤٤ - وبعد الشروع بنجاح في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة الدمازين، كثفت البعثة جهودها لإنشاء مواقع تسريح في منطقتي جولد وكادقلي بولاية كردفان الجنوبية. ويُتوقع أن تبدأ أنشطة نزع السلاح والتسريح في هاتين المنطقتين في منتصف نيسان/أبريل.

٤٥ - ودشنت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان أول مكتب من مكاتب الولايات في توريت في ولاية شرق الاستوائية، في ٦ شباط/فبراير. وهذا أول مكتب من مكاتب الولايات العشرة التي سيشترك فيها موظفو الكيانين معا في موقع واحد.

٤٦ - وفي ١٦ شباط/فبراير، عُقد اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جوبا لإعادة تأكيد التزام أصحاب المصلحة بهذه العملية وتعبئة الموارد المالية اللازمة لبرنامج إعادة الإدماج. وأعلنت الجهات المانحة عن تبرعات بلغت ٨٨,٣ مليون دولار لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، على أن يستمر تطوير مجالات أساسية محددة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك التقليل التناسبي لحجم القوات المسلحة، ووضع نظام فعال لمراقبة الأسلحة والتخلص منها، ووضع نظام فعال للرصد والتقييم. والتزمت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بتطوير البرنامج، كما التزمتا بصرف مبلغ قدره ٤٥ مليون دولار في إطار الدعم المباشر للمشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينهم من امتلاك الأراضي.

٤٧ - وقد يشكّل التسريح الوشيك لما مجموعه ٣٥ ٠٠٠ محارب سابق في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، في إطار ما يسمى بالمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، خطرا على الاستقرار، ويطرح أمام لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان تحديا كبيرا من حيث الإدارة. فكل من هؤلاء الأفراد البالغ عددهم ٣٥ ٠٠٠ سيحتاج إلى الدعم في إعادة الإدماج، لكن بالنظر إلى الضغوط المالية الحالية، فإن اللجنة تعوزها الموارد اللازمة لخدمة العدد الحالي نفسه بالكامل. وتقوم البعثة حاليا بدعم تقييم الحالات التي تعنى بها اللجنة في كل ولاية على حدة، وتساعد على استكشاف سبل تعبئة موارد إضافية. ومن بين التحديات الأخرى مسألة الشفافية والاستمرارية في التحقق من المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واتباع نهج موحد إزاء مرشحي القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان على حد سواء.

العودة وإعادة الإدماج

٤٨ - لم تنظم أي عمليات لعودة المشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونظرا لتناقص عمليات العودة تدريجيا، انصرف الاهتمام إلى أنشطة إعادة الإدماج المبكر التي ستدعمها قاعدة بيانات مركزية تحوي بيانات واردة من المكاتب الميدانية في جميع الولايات العشر الجنوبية والمناطق الثلاث.

٤٩ - وتشير التقديرات المتاحة إلى أن ما يربو بكثير على ٢,٢ مليون سوداني من المشردين داخليا واللاجئين قد عادوا إلى ديارهم منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه منذ ذلك الحين، بلغ مجموع العائدين إلى الوطن عن طريق برامج نظمها المفوضية وقدمت إليها المساعدة ١٥٢ ٩٦٠ لاجئا، من بينهم ١٣ ٥٩٥ لاجئا كانوا قد وصلوا منذ مطلع عام ٢٠٠٩. وبذلك يصل المجموع العام للاجئين العائدين إلى الوطن، بمن فيهم العائدون تلقائيا، إلى ٣٠٩ ٧٩٠ شخصا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل.

الإنعاش والتنمية

٥٠ - ما إن صدر إعلان المحكمة الجنائية الدولية في ٤ آذار/مارس حتى عمدت مفوضية العون الإنساني إلى إلغاء رخص عمل ١٣ منظمة غير حكومية دولية وحل ٣ منظمات غير حكومية وطنية. وحسبما أفادت به حكومة جنوب السودان وقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، لم يجر إشراك وزير الخارجية والشؤون الإنسانية في حكومة الوحدة الوطنية في عملية صنع القرار، ولا هما أبلغا بالقرار المتخذ. وأشار الرئيس البشير بعد ذلك إلى أنه من الممكن صدور مزيد من الأوامر بالطرد، وأنه يعتزم "سودنة" عملية تقديم المعونة الإنسانية في البلد في غضون عام واحد.

٥١ - وللتصدي لآثار القرار على برامج المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية في شمال السودان، تتبع الأمم المتحدة نهجا قائما على ثلاثة مسارات، يركز على إقناع حكومة الوحدة الوطنية بإعادة النظر في قرارها القاضي بطرد المنظمات غير الحكومية الثلاث عشرة؛ والتخفيف من المخاطر المباشرة التي قد تؤدي إلى اندلاع أزمة؛ والعمل على إعادة صوغ هيكل المعونة بشكل عام، بالتعاون الوثيق مع حكومة الوحدة الوطنية وبالتشاور مع الوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية، بغية كفالة استمرار الخدمات.

٥٢ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٩ آذار/مارس، أوفدت الأمم المتحدة وحكومة الوحدة الوطنية بعثات مشتركة للتقييم التقني إلى ولايات دارفور الثلاث من أجل قياس الأثر الإنساني

المرتب على طرد المنظمات غير الحكومية، وتقييم القدرة على تلبية الاحتياجات الطارئة في تلك المناطق. ويتبين من موجز الاستنتاجات الذي اشتركت في توقيعه البعثة وحكومة الوحدة الوطنية، أنه في حين لا توجد هناك أي حالة طارئة في المدى القصير، يتعين وضع خطط لكفالة سد الثغرات في مجال تقديم الخدمات بشكل مستدام في المدى الطويل بأسرع ما يمكن.

٥٣ - وفي أبيي وولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق وشرق السودان، من شأن قرار الطرد أن يعطل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين داخليا، وينال بذلك من الجهود المبذولة لتوزيع ثمار السلام في المناطق المنهكة والمتضررة من الحرب، ويقوض أيضا الأنشطة الرامية إلى دعم السلام والاستقرار. وقد يؤثر أيضا في الجهود المبذولة لتعزيز إشراك المجتمع المدني في أنشطة الإنعاش وبناء السلام. وفي هذا الصدد، اتفقت مفوضية العون الإنساني ومفوضية جنوب السودان للإغاثة والإنعاش/الحركة الشعبية لتحرير السودان ومفوضية المناطق الثلاث على إيفاد بعثات مشتركة للتقييم التقني إلى المناطق الثلاث، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وستعمل هذه البعثات طيلة الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل، وستقوم باستعراض برامج المنظمات غير الحكومية المطروحة وتقييم الثغرات الناجمة عن تعليق هذه البرامج.

٥٤ - وستواصل المنظمات المتضررة العمل في جنوب السودان بموجب تسجيلها لدى مفوضية جنوب السودان للإغاثة والإنعاش. وفي المناطق الثلاث، يعكف فريق عامل مؤلف من وزير الشؤون الإنسانية والوزير الولائي للشؤون الإنسانية ورئيس مفوضية جنوب السودان للإغاثة والإنعاش على استعراض مسألة الطرد. وفي الوقت الراهن، ستبقى المنظمات المتضررة في منطقة أبيي. وقد أصدر المدير الإداري مذكرة في ١٠ آذار/مارس يشهد فيها أنه يمكن لجميع المنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات التي طردتها مفوضية العون الإنساني، أن تواصل العمل في منطقة أبيي المحددة بموجب خريطة الطريق.

٥٥ - وفيما يتصل بالإنعاش والتنمية، يواجه جنوب السودان طائفة متنوعة من القضايا. وما زال النزاع الدائر بين القبائل وهجمات جيش الرب للمقاومة والضغوط الشديدة على الميزانية توهن قدرته المحدودة والضعيفة على التعافي. وتتولى الوكالات الإنسانية تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، بيد أنه ما زال ثمة ثغرات في مجال توفير الغذاء والمأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي. ويتطلب الوصول إلى تجمعات المشردين داخليا واللاجئين على مقربة من الحدود الجنوبية حراسة مسلحة.

حقوق الإنسان

٥٦ - عقد منتدى حقوق الإنسان المنشأ حديثاً اجتماعه الأول في الخرطوم، يوم ٥ شباط/فبراير. ويشترك في رئاسة المنتدى جهاز حقوق الإنسان التابع للبعثة والمجلس الاستشاري المعني بحقوق الإنسان التابع لحكومة الوحدة الوطنية، ويتولى المنتدى الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة باتفاق السلام الشامل، والتشجيع على إجراء حوارات شفافة، وإتاحة فرص مناقشة مبادرات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإصلاح القانوني.

٥٧ - وفي ٣ شباط/فبراير، اعتمدت الهيئة التشريعية لجنوب السودان تشريعات أنشأت بموجبها مفوضية مستقلة معنية بحقوق الإنسان لجنوب السودان، القصد منها رصد أعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور الانتقالي لجنوب السودان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدق عليها السودان. وتنبط التشريعات بالمفوضية صلاحيات واسعة النطاق، بما في ذلك صلاحية التحقيق في الشكاوى وزيارة السجون ورصد امتثال الحكومة للالتزامات التعاقدية. وقد وقع رئيس جنوب السودان مشروع القانون ليصبح قانوناً في ١٦ شباط/فبراير.

٥٨ - وفي مطلع آذار/مارس، اتخذت حكومة السودان تدابير ضد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الداعمة لحقوق الإنسان. وفي ١ آذار/مارس، أبلغت الحكومة مركز الخرطوم لحقوق الإنسان والتنمية البيئية ومركز الأمل لمعالجة وتأهيل ضحايا التعذيب، اللذين يقدمان المساعدة إلى ضحايا الجريمة والتعذيب، بأن تسجيلهما القانوني قد أصبح لاغياً. وفي ٤ آذار/مارس، تعرضت مكاتب مركز الخرطوم للمدمامة وصادرت أصول المركز وملفاته. وفي ٥ آذار/مارس، قامت الحكومة بحل منظمة التنمية الاجتماعية للسودان، التي تقدم خدمات المساعدة القانونية إلى المستضعفين في دارفور، وصادرت أصولها. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، ثبتت إدانة أحد الضباط السابقين في قوات الشرطة الشعبية بتهمة التجسس، حيث زُعم أنه كان يخطط لتقديم معلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة ١٧ سنة. وقد رصد جهاز حقوق الإنسان التابع للبعثة ملايسات القضية، وهو يلاحظ مع القلق أن المدعى عليه احتُجز دون إصدار لائحة اتهام في حقه ودون استفادته من المشورة القانونية لمدة تفوق ثلاثة أشهر، بل وحتى عند تعيين محاميه الدفاع، لم يسمح لهم بالاطلاع على الأدلة المادية الرئيسية التي أدلى بها الادعاء العام. واستندت المحكمة جزئياً في حكمها على اعترافٍ يُزعم أنه انتزع بالإكراه.

المساعدة الانتخابية

٥٩ - ينص اتفاق السلام الشامل على أنه ينبغي تنظيم انتخابات وطنية في أجل لا يتعدى نهاية العام الرابع من الفترة الانتقالية، أي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأن على طرفي الاتفاق "مراجعة جدوى التواريخ المحددة للانتخابات" ستة أشهر قبل نهاية العام الثالث من الفترة الانتقالية (أي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). غير أن هذه المراجعة لم تتم، وأفادت الأطراف أنها باتت تفضل أن يتولى المجلس الانتخابي الوطني تحديد موعد الانتخابات. وفي هذا الصدد، أعلن المجلس في ٢ نيسان/أبريل الإطار الزمني المقترح لإجراء الانتخابات، الذي ينص على تنظيم الاقتراع على كل من المستوى الرئاسي والولائي والتشريعي في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٦٠ - وتواصل البعثة بناء قدرتها على المساعدة الانتخابية بغية تقديم الدعم إلى السلطات السودانية وفقاً لولايتها. ويوجد قرابة ٧٥ في المائة من موظفي المساعدة الانتخابية المأذون لهم التابعين للبعثة، في الخرطوم والمكتب الإقليمي في جوبا، كما أن هناك فرقاً صغيرة في كل ولاية من الولايات العشر في جنوب السودان. ويجري أيضاً استقدام فريق صغير مخصص للفاشر من أجل تيسير التنسيق الوثيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتشارك البعثة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة نشطة في آليات التنسيق سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو مع عموم المجتمع الدولي.

٦١ - وفي ٥ نيسان/أبريل، طلب المجلس الانتخابي الوطني من البعثة إيفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات، إلى السودان، لكي يستعرض معها الدعم اللازم لتنفيذ الإطار الزمني للانتخابات. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بتنظيم بعثة تقييم الاحتياجات، بمعية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الدعم الميداني، وغير ذلك من شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة، ومن المقرر أن تزور هذه البعثة السودان في أواخر نيسان/أبريل - مطلع أيار/مايو. وستعمل بعثة تقييم الاحتياجات في جملة أمور مع المجلس الانتخابي الوطني وسائر أصحاب المصلحة السودانيين والدوليين على تقييم أنشطة المساعدة العملية والفعالة من حيث التكلفة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الدور التنسيقي المنوط ببعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل دعم تنظيم وإجراء انتخابات ذات مصداقية. وستقدم بعثة تقييم الاحتياجات توصياتها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في الوقت المناسب، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد الإضافية التي قد يلزم تقديمها إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان لكي تؤدي دورها في دعم العملية الانتخابية في السودان.

٦٢ - ولئن كان مشروع قانون الاستفتاء لم يوضع بعد في صيغته النهائية، فمن المتوقع تقديمه إلى المجلس الوطني عن دورته القادمة للفترة نيسان/أبريل - حزيران/يونيه. وينص اتفاق السلام الشامل على أن يجري تسجيل الناخبين من أجل الاستفتاء خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام السادس للفترة الانتقالية (أي ٩ تموز/يوليه - ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). ومن المتوقع إنشاء لجنة الاستفتاء مباشرة بعد اعتماد قانون الاستفتاء، وستكون البعثة على استعداد لدعم هذه اللجنة بموجب ولايتها في مجال المساعدة الانتخابية. ونحث الأطراف بقوة على القيام بما يلزم من استعدادات الآن لإنشاء لجنة الاستفتاء بتزامن مع اعتماد القانون، ومن ثم بدء أعمال التحضير لإجراء الاستفتاء على وجه السرعة.

سيادة القانون

٦٣ - في الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد في جنوب السودان كل من قانون لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان وقانون القرارات القضائية ولوائح المحاكم والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان والقانون الجديد للأراضي في جنوب السودان. ويجري أيضا استعراض المشاريع الأولى لقوانين دوائر السجون والشرطة. وشرع في شهر شباط/فبراير في الإعلان عن دساتير الدولة وقوانينها في الجريدة الرسمية ونشرها.

٦٤ - وتواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون مع السلطة القضائية والمدعي العام بشأن برامج لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وحماية الحقوق القانونية للفئات الضعيفة. ونظمت البعثة حلقات عمل بشأن أطر عمل قضاء الأحداث والتشريعات التي تراعي الفروق بين الجنسين. وفي جنوب السودان، تواصل البعثة تقديم الدعم الاستشاري فيما يتعلق بالقوانين الرئيسية التي تركز على المساواة وسيادة القانون والقطاع الأمني.

٦٥ - وتواصل وحدة الإصلاحات المعنية بسيادة القانون التابعة للبعثة ببرامج تقييم الاحتياجات والتدريب لفائدة إدارة السجون في الخرطوم وبورتسودان والدمازين وولاية شمال كردفان. وواصل مستشارو الإصلاحات المنتدبون في كل ولاية على حدة برامج بناء القدرات والإرشاد والتدريب لفائدة دائرة السجون في جنوب السودان. كما أشرفت الوحدة على بناء مرافق جديدة للسجون في يامبو (ولاية غرب الاستوائية) وياي (ولاية وسط الاستوائية)، وقدمت اللوازم والمعدات وغيرها من المواد الطبية لسجن النساء في أم درمان.

حماية الأطفال

٦٦ - على الرغم من التقدم الذي أحرز من قبل فيما يخص تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان والإفراج عنهم، لا يزال تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم بالكامل يشكل تحديا خطيرا. وأعيد نشر واحد وستين من الصبية المسجلين بغرض تسريحهم في خريف عام ٢٠٠٨ مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية أعالي النيل. وذكر الأطفال وقادتهم غياب برامج لإعادة إدماج الأطفال الجنود باعتباره السبب وراء إعادة تجنيدهم.

حماية المدنيين

٦٧ - أثناء الأعمال العدائية التي جرت في ملكال، حدد موظفو الحماية التابعون للبعثة المناطق التي كان يتركز فيها المدنيون الضعفاء، وهي المناطق التي كانت تغطيها عندئذ الدوريات اليومية التي تقوم بها البعثة. وقدمت البعثة أيضا المياه الصالحة للشرب والعلاج الطبي لما عدده ٤١ بالغا و ١٠٤ أطفال ممن يعانون من الاجتفاف والملاريا في هذه المواقع.

٦٨ - ووفقا للجنة الإغاثة والتعمير في جنوب السودان، أدت الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين في جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى نزوح ما لا يقل عن ٣٨ ٣٩١ من المدنيين في ولايتي غرب ووسط الاستوائية، وذلك حتى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩. ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر، لقي ما لا يقل عن ٨١ مدنيا مصرعهم فيما تعرض ٧٤ شخصا للاختطاف. وقد كان لذلك أثر بالغ على الأطفال.

الإعلام

٦٩ - واصل مكتب الإعلام التابع للبعثة تشجيع دقة التقارير الإعلامية الوطنية والدولية المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفند مكتب الناطق الرسمي مرارا التقارير الإعلامية المحلية التي تنسب مواقف كاذبة إلى قيادة البعثة بشأن مسائل تتصل بالمحكمة الجنائية الدولية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، نظم المكتب حلقة تدريبية إعلامية لفائدة صحفيين من مختلف وسائط الإعلام التي يوجد مقرها في الخرطوم. وانضم موظفون للتصوير الفوتوغرافي والتصوير بالفيديو وإعداد تقارير صحفية إلى إذاعة البعثة، مرايا إف إم، للقيام بتغطية كاملة للاحتفال الذي نظم في ٩ كانون الثاني/يناير في ملكال تخليدا لذكرى مرور أربع سنوات على توقيع اتفاق السلام الشامل.

٧٠ - ووفقا لاستطلاع حديث للمستمعين أجراه مركز تنمية التعليم الممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ذكرت نسبة ٧١ في المائة ممن جرى استجوابهم في

جنوب السودان إذاعة مرايا إف إم باعتبارها أكثر المصادر الإعلامية تأثيراً وأهمية. وأظهر الاستطلاع أن إذاعة مرايا إف إم أكثر الإذاعات شعبية، حيث تحظى بنسبة استماع تبلغ ٥٣ في المائة. كما تبث مرايا إف إم برامج يومية عن قضايا اتفاق السلام الشامل ودارفور عبر موجات البث الإذاعي القصيرة.

إجراءات مكافحة الألغام

٧١ - لقد أحرزت أفرقة مكافحة الألغام التابعة للبعثة تقدماً كبيراً أثناء الموسم الجاف الأخير. وأدى برنامج مكافحة الألغام إلى الآن إلى إزالة الألغام من ٦٨٨ ٢ منطقة من أصل المناطق التي تم تحديدها على أنها مناطق خطرة والتي يبلغ عددها ٣٠٢ ٤، وفتحت بفضل البرنامج طرق تمتد على مسافة ٢٩ ٥٠٣ كلم. ومن بين الإنجازات الكبرى التي تحققت في الفترة المشمولة بهذا التقرير تطهير حقل لوبانوك للألغام في ولاية وسط الاستوائية وحقل كاتشا للألغام في ولاية جنوب كردفان وحقل كرمك للألغام في ولاية النيل الأزرق. ومن الإنجازات الأخرى مسح وتطهير الطرق ذات الأولوية العليا مثل ناروس - بوما في ولاية جونقلي، ورمبيك - تونج في ولايتي واراب والبحيرات، وراجا وديم زبير في شمال بحر الغزال. ووفرت البعثة واليونيسيف التثقيف في مجال أخطار الألغام لأزيد من ٣٨٣ ٧١٥ ٢ شخصا في المناطق المتضررة ومن النازحين في المخيمات ومحطات الطرق.

السلوك والانضباط

٧٢ - ظل منع سوء السلوك ومعالجته في صدارة أولويات وحدة السلوك والانضباط التابعة للبعثة. وقام موظفو الوحدة بمختلف أنشطة التدريب والإحاطة والاتصال طوال هذه الفترة. وتظل الإحاطات المتعلقة بمسائل السلوك والانضباط جزءاً من التدريب التمهيدي الذي يستفيد منه الموظفون الجدد. وأدت الجهود المبذولة إلى نقص كبير في الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك. فقد توصلت البعثة بخمسة ادعاءات فقط في عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٨.

٧٣ - وفي شهر شباط/فبراير، حضر قادة مواقع أفرقة الشرطة التابعة للبعثة المنتشرين في شمال السودان وغيرهم من كبار موظفي الشرطة دورة تدريبية بشأن قضايا السلوك والانضباط والاعتداء والاستغلال الجنسيين. ومن المقرر إجراء نفس التدريب لفائدة مستشاري شرطة البعثة المنتشرين في جنوب السودان. وأجرت البعثة أيضاً تدريباً إضافياً لفائدة المحققين العاملين في قسم الأمن التابع للبعثة.

الشؤون الجنسانية

٧٤ - ركزت وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للبعثة أنشطتها على دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وتنفيذ التوجيه الشامل للسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام، الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام. وعملت الوحدة كجهة التنسيق المعنية بقرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وقد أشرفت على عملية الإبلاغ المرتبطة بذلك. وقامت الوحدة بأنشطة للتدريب وبناء القدرات فيما يتعلق بحماية المدنيين والعنف الجنساني لفائدة شركاء خارجيين، بما في ذلك الشرطة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية.

٧٥ - وقامت الوحدة، باعتبارها جزءاً من فرقة العمل المعنية بالانتخابات التابعة للبعثة، بتقديم المشورة بشأن بناء قدرات لجنة الانتخابات الوطنية وإعداد مواد التربية المدنية وتنقيف الناخبين. وشاركت الوحدة أيضاً في بدء تنفيذ عملية التسريح في ولاية النيل الأزرق وعملية التخطيط للعملية المقبلة في ولاية جنوب كردفان. وفي جنوب السودان، أجرت البعثة تدريباً على الشؤون الجنسانية لفائدة موظفي السجون الإداريين من المرتبة المتوسطة في ولاية البحيرات وولاية الوحدة وولاية شمال بحر الغزال.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٦ - صرفت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة جهودها الرئيسية إلى دعم دمج التوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية في برامج لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبعد الشروع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شباط/فبراير، دربت الوحدة ٢٩ شخصاً من دعاة التغيير باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجية التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تستهدف ٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين.

٧٧ - وقامت الوحدة بتوعية ٤٣٠ ١ من حفظة السلام التابعين للبعثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، مع التركيز على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وشملت أنشطة التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تقوم بها البعثة ما يزيد على ٤٣١ ٣ من الرعايا السودانيين من خلال اللجان الإقليمية، بالتركيز على الشرطة والقوات المسلحة والسجون والمدارس ومنظمات المجتمع المدني.

أمن الموظفين

٧٨ - أثير القلق من احتمال أن يكون للإعلان عن إصدار المحكمة الجنائية الدولية لأمر باعتقال الرئيس البشير تبعات خطيرة وطويلة المدى بالنسبة لأمن موظفي الأمم المتحدة في السودان. وما فتئت الحكومة تكرر التزامها بكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، لكنها أشارت إلى أنها غير قادرة على السيطرة على العناصر المتطرفة.

٧٩ - وأدى بعض القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني السودانيين بتصريحات علنية قد تسهم في العدوان على الأمم المتحدة وموظفيها. وأوردت بعض وسائل الإعلام المحلية ادعاءات ضارة ومغلوبة بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وأبلغ أثناء الفترة قيد الاستعراض عن أربع حوادث تهديد ضد موظفين، وعشرين حالة مضايقة من جانب أطراف فاعلة تابعة للدولة، وأربع عشرة حالة اعتقال لموظفين.

٨٠ - وكانت الأمم المتحدة قد قامت باستعدادات أمنية مكثفة في الفترة التي سبقت إعلان المحكمة الجنائية الدولية. وكانت الخطة الأمنية القطرية قد استكملت بدقة، ووضعت عدة خطط للطوارئ للتخفيف من حدة التهديدات المتوقعة. وتصدر إنذارات أمنية بانتظام لإطلاع الموظفين على مستجدات الوضع، ولتبليغ التعليمات بشأن التدابير الأمنية المعمول بها. إضافة إلى ذلك، استكملت نظم مراقبة أمن الموظفين الوطنيين والدوليين، فيما تجرى تدريبات أمنية بانتظام. ويجري الاتصال الوثيق باستمرار بين دوائر الأمن في الأمم المتحدة ودائرة الأمن والاستخبارات الوطنية التابعة للحكومة المضيفة للاستجابة للحالات عند وقوعها.

التنسيق مع بعثات أخرى لحفظ السلام

٨١ - واصلت البعثة تنفيذ آليات التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على صعيد الإدارة العليا وعلى صعيد العمل. وتقوم القيادة المعنية بالسلامة والأمن في كل من البعثة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتبادل المعلومات ذات الصلة بانتظام، فيما يجري بذل جهود لإنشاء آلية رسمية لتبادل المعلومات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٨٢ - ويتواصل تبادل المعلومات بصورة منتظمة بين العناصر العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

الجوانب المالية

٨٣ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٢/٢٦٧، مبلغاً قدره ٨٢٠,٧ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في السودان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأوصت اللجنة الخامسة الجمعية العامة في مشروع قرارها A/C.5/63/L.37 المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٥٦,١ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة نفسها. وكان الاعتماد الإضافي لازماً لتعويض النقص في تمويل ثلاثة مجالات رئيسية، تشمل تكاليف الموظفين والوقود واستئجار الطائرات. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإن تكلفة الإنفاق عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ستقتصر على المبالغ المعتمدة من الجمعية العامة.

٨٤ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لحساب البعثة الخاص ٦٦,١ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٨٨٤,٢ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى حكومات البلدان المساهمة بقوات عن الفترتين المنتهيتين على التوالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

سابعاً - الملاحظات والتوصيات

٨٥ - يضم جدول الأعمال السياسي العديد من المسائل الصعبة والحاسمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، التي لم يعد من الممكن تأجيلها. ويحتاج الطرفان إلى إظهار تصميم كبير على إيجاد حلول مقبولة أثناء الوقت المتاح. ويحتاجان أيضاً إلى الحصول على دعم نشط ومنسق من الشركاء الدوليين الرئيسيين.

٨٦ - ولا يزال الحفاظ على السلام والاستقرار هدف الأمم المتحدة الرئيسي، وسوف تواصل البعثة تركيز اهتمامها على هذا الهدف وفقاً للولاية الموكلة إليها من قبل مجلس الأمن. وإنني أحث المجتمع الدولي على العمل مع الطرفين لتهيئة بيئة مواتية لتحقيق هذا الهدف. وإن ما يترتب على انهيار اتفاق السلام الشامل من كارثة إنسانية يجب أن يكفل استمرار تركيز المجتمع الدولي على تمكين الطرفين من تنفيذ الاتفاق بنجاح.

٨٧ - وتركز الاهتمام خلال الفترة المشمولة بالتقرير على القرار الذي اتخذته الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في ٤ آذار/مارس بإصدار مذكرة توقيف بحق عمر حسن أحمد البشير، رئيس السودان، بتهمة ارتكاب جرمي حرب وخمس جرائم ضد الإنسانية. وإنني أعترف بسلطة المحكمة الجنائية الدولية بصفتها مؤسسة قضائية مستقلة،

كما أنني على يقين بأن حكومة السودان ستعالج قضايا السلام والعدالة على نحو يتفق وقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥)..

٨٨ - وإني أحث بشدة حكومة الوحدة الوطنية على إعادة النظر في طرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية وإغلاق ٣ منظمات غير حكومية وطنية في شمال السودان. وكما يتضح من التقييم المشترك الذي أجرته حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة، فإن عمليات الطرد والإغلاق قد تخلق أزمة إنسانية خطيرة. وسوف تعمل الأمم المتحدة مع الحكومة وشركائها من أجل سد بعض الثغرات الناجمة عن ذلك، عبر القيام بعمليات تدخل قصيرة الأجل في حالات الطوارئ. ولكن القدرة المتاحة على توفير بدائل فورية تُعدّ محدودة وذلك نظراً لحجم البرنامج الإنساني الهائل، الذي يُعدّ البرنامج الإنساني الأكبر على صعيد العالم. وفي حين أن حكومة الوحدة الوطنية لها الحق في اتخاذ التدابير التي قد تراها ضرورية لحماية سيادتها وأمنها، لا بد لي من التأكيد على أنه لم يتم تقديم أي دليل يدعم عمليات الطرد. وعلاوة على ذلك، فإن الحرب الكلامية ضد المنظمات غير الحكومية لا تهدد أمن هذه المنظمات وما تبقى من مجتمع المساعدة الإنسانية في السودان فحسب، بل إنها تهدد أيضاً استمرار تقديم الخدمات الإنسانية ذات الأهمية الحيوية والاضطلاع بأنشطة حقوق الإنسان. لذلك أحث الحكومة على توفير بيئة آمنة تيسر لهذه المنظمات الاضطلاع بعملياتها. وما زال البرنامج الإنساني يُنفذ بالتنسيق وثيق مع حكومة الوحدة الوطنية التي دأبت على الاعتراف بقيمته.

٨٩ - وبسبب طرد هذه المنظمات غير الحكومية، أصبحت أجزاء كبيرة من المناطق الثلاث وشرق السودان لا تحصل إلا على دعم قليل للغاية في مجال المساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج. وما لم يتم تغيير هذا الوضع، فإنه قد يخلّف أثراً سلبياً مباشراً على الجهود المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار في هاتين المنطقتين الهشتين، سواء من خلال توفير فوائد السلام، وخاصة في المناطق المعرضة لخطر شديد، أو الاضطلاع بأنشطة المصالحة.

٩٠ - وإني متفائل إزاء التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك إزاء التعاون من جانب الطرفين وبينهما في هذا الصدد. ويحقق البرنامج زخماً إيجابياً من شأنه أن يؤدي إلى بناء مزيد من الثقة وإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وإني أحث مجتمع المانحين على تقديم تمويل إضافي لبرنامج إعادة الإدماج من أجل السماح باستمرار هذا الزخم. وأناشد بالمثل حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أن توفر، على وجه السرعة، الموارد المالية والمادية للجان المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لتمكينها من إدارة توسيع نطاق عملياتها في الميدان تماشياً مع مبدأ الملكية الوطنية.

٩١ - وإني أرحب بإعلان لجنة الانتخابات الوطنية جدولاً زمنياً مقترحاً للانتخابات، وبما تبذله من جهود لإنشاء هياكل أساسية لعملياتها في جميع أنحاء السودان. وأرحب أيضاً بطلبها الحصول على المساعدة من البعثة في مجالات منها تنسيق الدعم الدولي للانتخابات، الذي يُعدّ أمراً حيوياً لإدارة مختلف الجداول الزمنية الانتخابية المعقدة على نحو متسق. وسوف تبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لدعم لجنة الانتخابات الوطنية في تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، وهي ركن أساسي من أركان اتفاق السلام الشامل. وإني أشجع الطرفين في هذا الصدد على الإسراع في إجراء مداوات بشأن ما تبقى من تشريعات متصلة بالانتخابات ووضع الصيغة النهائية لعمليات تعداد السكان وتعليم الحدود، وذلك من أجل تفادي المزيد من التأخير في الانتخابات وفي تنفيذ الأحكام الأخرى ذات الصلة من اتفاق السلام الشامل.

٩٢ - وإني أؤكد أيضاً على التزام الأمم المتحدة بمساعدة الطرفين على إجراء استفتاءات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١١ في جنوب السودان وأبيي. ويجب أن يظل هذا الهدف أولوية بالنسبة للطرفين بغض النظر عن التطورات الأخرى، وإني أجدد دعوتي لهما إلى وضع الأطر القانونية والمؤسسية الضرورية للتصويت وكفالة الاستقرار في مرحلة ما بعد الاستفتاء. ولا شك أن المناقشات بشأن تقاسم الثروة على المدى الطويل ستكون عنصراً رئيسياً في هذه الاستعدادات. وإني أدعو أيضاً الطرفين إلى اتخاذ الاستعدادات اللازمة لكي يُجري مشرعو الولايات المنتخبون في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق مشاورات شعبية. وفي غضون ذلك، لا تزال البعثة على استعداد لدعم الطرفين في الوفاء بالتزامهما بالترغيب في الوحدة. وأحثهما مرة أخرى على استكشاف جميع الخيارات المتاحة لتحقيق هذا الهدف في الوقت المحدود المتبقي قبل عام ٢٠١١.

٩٣ - وبناء على ما تقدّم، فإنني أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لمدة ١٢ شهراً أخرى حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفي ضوء طلب لجنة الانتخابات الوطنية إلى البعثة الاضطلاع بدور في تنسيق الدعم الدولي للعمليات الانتخابية، أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتعزيز الولاية الانتخابية للبعثة، وذلك عبر تكليفها صراحة بدعم لجنة الانتخابات الوطنية في تنسيق المساعدات الدولية للانتخابات.

٩٤ - وإني أرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خارطة طريق أبيي، وأثني على الجهود التي يبذلها الطرفان للتوصل إلى حلول سلمية للمشاكل المطروحة في إطار مسألة أبيي. ونظرًا لما تتسم به هذه القضايا من طابع صعب وحساس، لا بد من أن يبدأ الطرفان فوراً محادثات بشأن تنفيذ قرار محكمة التحكيم مهما كان. ويُعدّ إنشاء إدارة لمنطقة أبيي تعمل بكامل طاقتها

شرطاً مسبقاً لأي قرار تتخذه المحكمة. ويجب على الطرفين والإدارة اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير اعتماد ميزانيتها والإفراج عن الأموال.

٩٥ - ويبيّن الحادث الذي وقع مؤخراً في ملكال عدم استقرار الوضع على طول الحدود بين الشمال والجنوب، والسرعة التي يمكن أن يتدهور بها الوضع الأمني. وإني أناشد الطرفين اتخاذ الخطوات اللازمة لتفادي مثل هذه الحوادث في المستقبل، وأحثهما على كفالة التحقيق الدقيق في الادعاءات المتعلقة بقتل المدنيين على أيدي قوات الأمن، وعلى كفالة مقاضاة مرتكبي الجرائم وفقاً للقانون. وإني أثنى على اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار لتدخلها في الوقت المناسب، إلى جانب التدخل المشترك للشمال والجنوب على مستوى عالٍ، من أجل احتواء الحادث، مما أثبت الفعالية التي يمكن أن تتمتع بها آليات وقف إطلاق النار في حال تنفيذ القرارات بسرعة وحسم.

٩٦ - ودلّ حادث ملكال مرة أخرى على هشاشة الوحدات المتكاملة المشتركة. فهي لا تزال تواجه تحديات سياسية ولوجستية وتشغيلية خطيرة، على النحو المبين في تقاريري السابقة. وتواجه الوحدات المتكاملة المشتركة المنتشرة في منطقة خارطة طريق أبيي تحديات مماثلة. ويساورني القلق في هذا الصدد إزاء استمرار الطرفين في تأجيل الاجتماع المشترك بين اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار ومجلس الدفاع المشترك الذي يهدف إلى التصدي لهذه التحديات، وأحثهما مرة أخرى على الالتزام بضمان فعاليتها.

٩٧ - وألاحظ بقلق بالغ الأثر الذي خلّفته على السكان المدنيين أعمال العنف التي اندلعت بين القبائل في جنوب السودان، وأدعو حكومة جنوب السودان والقادة المحليين إلى تهدئة هذا الوضع المتوتر بشكل سلمي وبناء الثقة أثناء الفترة التي تسبق الانتخابات والاستفتاء. والبعثة مستعدة لدعم هذه الجهود، في إطار التنسيق الوثيق مع السلطات المحلية.

٩٨ - ويجب على الطرفين العمل معاً بشكل وثيق بوصفهما شريكين كاملين إذا أرادا التصدي للتحديات المقبلة، وإني أثنى على جميع الجهود المبذولة لبناء علاقة من شأنها تيسير بلوغ هذا الهدف. وفي الوقت الذي تسير فيه عملية التحول الديمقراطي قدماً، سوف تزداد أيضاً أهمية إشراك الأحزاب السياسية السودانية الأخرى. ومع أن إرساء الثقة والتعاون ليس بالأمر السهل على الإطلاق، إلا أنه ضروري للغاية من أجل مستقبل السودان.

٩٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، وللدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات المانحة، على جهودها الدؤوبة لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

المرفق ١

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

العنصر العسكري									
البلد	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		العنصر العسكري المجموع الفرعي		الشرطة المدنية
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
الاتحاد الروسي	١١		٣		١٢٠		١٣٤	صفر	١٦
إثيوبيا							صفر	صفر	١٥
الأرجنتين									
الأردن	١١		٥				١٦	صفر	٣٢
أستراليا	٥	١	٧	٢			١٢	٣	٨
إكوادور	١٧						١٧	صفر	
ألمانيا	٢٨		٥				٣٣	صفر	٥
إندونيسيا	١٢						١٢	صفر	٢٠
أوروغواي							صفر		
أوغندا	١١	١					١١	١	٤
أوكرانيا	١٣						١٣	صفر	١٢
إيطاليا							صفر	صفر	
باراغواي	٧						٧	صفر	
باكستان	١٨		١٩		٧	١٥٣٣	١٥٧٠	٧	١٧
البرازيل	٢٠		٢				٢٢	صفر	٣
بلجيكا	٤						٤	صفر	
بنغلاديش	٢١		٢٧		٥	١٥١٤	١٥٦٢	٥	٣٤
بنن	٧						٧	صفر	
بوتسوانا									
بورкина فاسو	٦						٦	صفر	
البوسنة والهرسك							صفر	صفر	٣
بولندا	١						١	صفر	
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	١٨						١٨	صفر	
بيرو	٨						٨	صفر	
تايلند									
تركيا			٣				٣	صفر	٣١

العنصر العسكري									
البلد	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		العنصر العسكري المجموع الفرعي		الشرطة المدنية
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
جمهورية تنزانيا المتحدة	١١	١					١١	١	
جامايكا							صفر	صفر	
جنوب أفريقيا							صفر	صفر	
الدانمرك	٨	١	٣	١			١١	٢	١
رواندا	١٥		٢		٦	٢٤٨	٢٦٥	٦	١٢
رومانيا	١٠		١				١١	صفر	
زامبيا	١٤		٨		١٥	٣٣٠	٣٥٢	١٥	٢٣
زمبابوي	١٢	٢					١٢	٢	٢٦
ساموا							صفر	صفر	٤
سري لانكا	٧						٧	صفر	١٨
السلفادور	٥						٥	صفر	
السنغال							صفر	صفر	
السويد	٣		١				٤	صفر	٧
سيراليون	٣		١				٤	صفر	
الصين	١٢		٩		٩	٤٢٦	٤٤٧	٩	١٨
غابون	٢						٢	صفر	
غامبيا							صفر	صفر	٢٠
غانا							صفر	صفر	٣٢
غواتيمالا	٧						٧	صفر	
غينيا	٨						٨	صفر	
فرنسا							صفر	صفر	
الفلبين	١١						١١	صفر	٢٥
فنلندا			١				١	صفر	
فيجي	٧						٧	صفر	٨
قيرغيزستان	٧	٢					٧	٢	١
كرواتيا			٥				٥	صفر	
كمبوديا	٧		١			١٣٥	١٤٣	صفر	
كندا	١٨	١	٧	١			٢٥	٢	١٧
جمهورية كوريا	٦		١				٧	صفر	

العنصر العسكري									
البلد	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		العنصر العسكري المجموع الفرعي		الشرطة المدنية
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
كينيا	٦		١		٥٤		٧٧٠	٥٥	
مالي	٣						٣	صفر	١
ماليزيا	٨		١				٩	صفر	٣
مصر	٢١		١٨		١٥		٨٢٠	١٥	١٤
ملاوي	٤						٤	صفر	
المملكة المتحدة			٣				٣	صفر	
منغوليا	٣						٣	صفر	
موزامبيق	١						١	صفر	
جمهورية مولدوفا							صفر	صفر	
ناميبيا	٣						٣	٣	٣
النرويج	١٤		٦				٢٠		٦
نيبال	٩		٨				١٧	صفر	٥١
النيجر							صفر	صفر	
نيجيريا	١٤		١				١٥	١	١٥
نيوزيلندا	١		١				٢	١	
الهند	١٩		٢٦		٥		٢٦١٧	٦	٤٩
هولندا	٩		٢				١١	٣	١٣
الولايات المتحدة الأمريكية							صفر	صفر	١٣
اليابان			٢				٢		
اليمن	٢٤		١				٢٥	صفر	١١
اليونان	١		١				٢	صفر	
المجموع حسب نوع الجنس	٥٣١	١٧	١٨١	٦	٨٤٢٣	١١٦	٩١٣٥	١٣٩	٥٩٧
المجموع	٥٤٨		١٨٧		٨٥٣٩		٩٢٧٤		٦٥٤

